التمام والنقصان
في باب "كان وأخواتها " بين البصريين والكوفيين دراسة نحوية مقارنة

عيشة أبو الفتوح سيد أحمد

أستاذ اللغويات المساعد - بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية - جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون
للعام 1443 هـ/ 2021 م

الجزء الثالث عشر

رقم الإعداد بدار الكتب المصرية 1940/2021 م

الترقيم الدولي 9050-2356
الترقيم الدولي الإلكتروني X2031 - 2636
التمام والنقصان

في باب "كان وأخواتها" بين البصريين والكوفيين دراسة نحوية مقارنة

عيشة أبو الفتوح سيد أحمد

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية - جامعة الأزهر .

الجمهورية المصرية العربية

البريد الإلكتروني: eishaabualfotouh.18@azhar.edu.eg

ال笠خص

إن جمهور البصريين يرون كان وأخواتها أفعالًا ناقصة، تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويصير اسماً، وتنصب الخبر ويصير خبرًا، وترتبط بها ارتباطًا معنويًا. و أن الكويين يرون رأي البصريين في أن "كان" ناقصة، وقد نقل عنهم أنها تنصب الخبر، ويكون حالًا أو شبيهًا بالحال، وقد وضحنا عدم الدقة في النقل عنهم، ونقلنا من كتب الكويين ما يؤيد غير هذا الكلام. وأن التمام في هذه الأفعال معناه أن تكون مثل بقية الأفعال في الإكفتاء بالفاعل، ويجري عليها أحكام الفعل من التعلق بالضمار والظروف وغيرها. وأن المعنى هو الفاصل في هذا الباب، فهو الذي يحدد نوع الفعل، فإذا احتاج بعدها الاسم لمنصب صارت ناقصة، وإلا فهي تامة. والتمام في هذا الباب معناه الإكفتاء بالفاعل وتمام المعنى إذا قلت - قد كان زيد والنقصان خلاف ذلك لأن "كان" تدل على الزمان وارتبطة بالاسم والخبر بعدها.

الكلمات المفتاحية: عرض أراء مدرسة الكوفة - التمام والنقصان - مدرسة البصرة مع المقارنة - باب كان وأخواتها - دراسة نحوية.
Completeness and deficiency in the chapter "Was and her sisters" between the Basrians and the Kufic, a comparative grammatical study

Aisha Aboul Fotouh Syed Ahmed
Linguistics Department - College of Islamic and Arabic Studies for Girls - Alexandria - Al-Azhar University – Egypt.
Email: eishaabualfotouh.18@azhar.edu.eg

Abstract

The majority of the Basri see that she and her sisters were incomplete verbs, interfering with the subject and the predicate, then raising the subject and becoming its name, setting the predicate and becoming its predicate, and linking it to a moral link. And that the Kufics see the opinion of the Basri that “was” is incomplete, and it was reported from them that it establishes the report, and it is the case or similar to the case, and we have clarified the inaccuracy in the transmission from them, and we have quoted from the Kufic books what supports other than this saying. And that completeness in these verbs means that they are like the rest of the verbs in being satisfied with the subject, and the rules of the verb apply to them from attachment to pronouns, adverbs and others. And that the meaning is the separator in this section, as it determines the type of the verb, so if the noun after it needs a position, it becomes incomplete, otherwise it is complete. And the completeness in this section means the sufficiency of the subject and the completeness of the meaning if you say - Zaid and the decrease were otherwise, because “was” denotes the time and is associated with the noun and the predicate after it.

Keywords: Presentation of the views of the Kufa school - perfection and imperfection - Basra school with comparison - the door of Kan and her brothers - a grammatical study.
المقدمة

الكلام في باب "كان وأخواتها" كثير، وثابت في أبواب النحو، ولا يكاد يخلو منه كتاب. لكن الفكرة التي توقفت عندها هي: تمّام هذه الأفعال ونقصها، وكيف تكلم فيها النحاة.

وقد نقل عن الكوفيين أنهم لا يقسمون هذه الأفعال إلى تامة ونقصة، وأنها كلها تامة، وإن المرفوع بعدها فاعل لها، وأن المنصوب حالاً: على غير رأي البصريين.

فأردت مناقشة هذه الفكرة على ضوء بعض الأمثلة؛ حتى يتضح لنا صورة الرأيين، وأيهما أصوب. والله الموفق والمستعان.

ويتكون البحث من ثلاثة مطالب:

أولاً: التمّام والنقصان في هذه الأفعال عند البصريين.

ثانياً: التمّام والنقصان في هذه الأفعال عند الكوفيين.

ثالثاً: المقارنة بين الرأيين.
أولاً: رأي البصرتين في تمام هذه الأفعال ونقصانها:

نبدأ هذه الفكرة من كتاب سيبويه.

حيث يقول: "هذا باب الفعل الذي يتعدي اسم الفاعل إلى اسم المفعول،
واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد.

وقوله: "كان" و" يكون" و"صار" و"مادام" و"ليس" وما كان نحوه من الفعل مما لا يستغني عن الخبر. تقول: كان عبد الله أخاك، فإنا أردت أن تُخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى. وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت. وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقد دمت وأخرجت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد. وتقول: كناًهم، كما تقول ضربناهم وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول إذا لم نضربهم فمن يضربهم. قال أبو الأسود الدوّل: فإنا لا يكنها أو تكنه فإنّه أخوة، غنثه أمة بلبناتها.

فهو كانون ومكون، كما تقول ضاربة ومضروبة.

وقد يكون لكان موضوع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبد الله، أي قد خلق عبد الله. وقد كان الأمر، أي وقع الأمر. وقد دام فلان، أي ثبت. كما تقول رأيت زيدًا تزيد رؤية العين، وكما تقول أنا وجدت تزيد.

---

(1) البيت من بحر الطويل ، اللسان (ألبـن)، والخزانة 2/674، وشاهد نصر نصر: كان تصرف الأفعال الحقيقية في عملها بيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير الفاعل بالفعل الحقيقي نحو ضربي.
وجدان الضالة، وكما يكون أصبي وأمسى مرة بمنزلة كان، ومرة بمنزلة
قولك أسيّطّوا وناموا.
فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعت موضعًا واحدًا، ومن ثم
لم تصرف تصرف الفعل الآخر...»(1).
ولو تأمّلنا الكلام لوجدنا فيه ثلاثة أمور:
الأول: أنه ذكر من هذه الأفعال: "كان" "صار" "مادام" "ليس".
واقترص عليها.
الثاني: أنها تأتي تامة ونقصة، والنقصان عنده أن تكون كالفعل ترفع
الفعل وتنصب المفعول، أما التامة فهي التي ترفع الفاعل فقط وتكتفي به.
الثالث: أن "ليس" جامدة لا تنصف بالكمال ولا بالنقصان.
وقال المبرد: "وكان" موضوع آخر لا يحتاج فيه إلى الخبر، وذلك قوله:
أنا أعرفبه مُذ كان زيد، أي: مُذ خلق. وتقول: قد كان الأمر وقع، فمن ذلك
قول الله تعالى: {إِلَانَا نَطْعُ بتَجَّارَةٍ حاضرةٍ} (282- سورة البقرة) فمن رفع.
قال الشاعر:
فَدَفَّ لَبَنِي ذَهْلٍ بَنِي شَيْبَانٍ نَافَقَتِ (2)
إِفَّا كَانَ يُومٌ دُوَّ كُواكبٌ أَشَهْبٌ (3).

(1) الكتب/1/45 - 46 مختصرًا.
(2) قراءة رفع "تجارة" ونصبها من السبعة؛ فعاصم وحده نصب "تجارة حاضرة"، فكان ناقصة،
واسمها مستمر، أي: المبايعة، والباحثون بالرفع. [راجع: التنشر/2037، والإتحاف:
166، والبحر/3203].
(3) البيت من بحر الطويل في اللسان (شبه)، وأشهب: يوم الحرب، وشاهده: على أن "كان"
تامة بمعنى "وقع". [راجع: ابن يعيش/98/7].
وكذلك "أصبح" و"آمسى" تكون مرة بمنزلة "كان" التي لها خبر، ومرة تكون بمنزلة "استيقظ" و"نام"، فإنما هي أفعال...。

وقد عقد الإمام أبي اليركاذ الأنصاري لها بابًا، فقال: "فإن قيل: فعلى كم تنقسم كان وأخواتها؟قيل: أمَا كان فتنقسم على خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المصرح عن الحدث:

 نحو: "كان زيد قائمًا، ويلزمهما الخبر لما بيتًا.

والوجه الثاني: أنها تكون تامة، فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقيّة، ولا تقتصر إلى خبر؛ نحو: كان زيد، وهي بمعنى: حدث وقعت؛ قال الله تعالى: {فَأَرَىَّ الْحَمِيزَةَ فَلَمْ تَهْيَّأَ} [سورة البقرة: 280]. أي: حدث وقع، وقال تعالى: {فَأَسْتَغْطَىَّ الْحَمِيزَةَ} [سورة مريم: 29]. أي: وجد وحدث، و"صبيًا"، منصب على الحال، ولا يجوز أن تكون "كان" هنالك الناقصة؛ لأنها لا اختصاص لعيسى في ذلك؛ لأننا قد كان في المهد صبيًا. ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي، وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبي، فدل على أنها - هنالك - بمعنى: وجد وحدث...

والوجه الثالث: أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث، فتكون الجملة خبرها...

والوجه الرابع: أن تكون زائدة (غير عاملة)... 

والوجه الخامس: أن تكون بمعنى صار"(1).
وذكره غير واحد(1).

ويقول ابن يعيش: «وَأَمَّا كَونَهَا نَاقِشَةً فَإِنَّ الفَعْلَ الحَقِيْقِيَّ يَدَلُّ عَلَى مِنْزِمَةِ وَزَمَانَ، فَإِذَا كَانَ إِنَّمَا تَدَلَّ عَلَى ما مَضَى مِنْ الزَّمَانِ وَقَالَ "يُكُونُ"، تَدَلَّ عَلَى ما أَتَتْ فِيهَا إِلَى مَنْ زَمَانُ، فَهَا تَدَلَّ عَلَى زَمَانٍ فَقْطٍ. فَلَمَّا نَقَصَتْ دَلَّتْ فِيهَا، كَانَتْ نَاقِشَةً. وَقَيلَ: "فَعَلَ عَبْرَةٌ" أي: فَعَلَ لَفْظًةً مَا حَقِيقَةً، لَكِنَّ الفَعْلَ فِي الْحَقِيقَةِ مَا دَلَّ عَلَى حَدْثٍ، وَالْحَدْثُ الفَعْلُ الحَقِيقِيُّ، فَكَأَنَّهُ سَمِيَ بِنَسْمَةٍ مَدَلُّهُ. فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الأَشْيَاءَ لَدَلَّ عَلَى حَدْثٍ، لَمْ تَكُنْ فَعَالَةً إِلَّا مِنْ جَهَةِ الْفَظْفَظَةِ وَالْتَصَرَّفِ؛ فَلَذِلِكَ قَبْلَ "فَعَلَ عَبْرَةٍ" إِلَّا أَنَّها لَمْ تَدَلَّ عَلَى الْمِبْتَدَأَ وَالْخَبَرِ، وَأَفْدَتْ الزَّمَانَ فِي الْخَبَرِ، صَارَ الْخَبَرُ كَالْعَوْضَ مِنْ الحَدْثِ، فَلَذِلِكَ لَا يَتَّمُّ فَائِدَةٌ بِمَرْفَعُهَا حَتَّى تَأْتِي بِالْمَنْصُوبٍ(2).»

وَهَذَا الْكَلَامُ رَافِعٌ مِنْ أَبِنِ يَعْشَى، حَيْثُ فَسَرَ النَّقْصَانُ فِيهَا لَدَلَّتْهَا عَلَى الزَّمَانِ دُونَ الْحَدِيثِ كَثِيرًا مِنْ الأَفْعَالِ، فَتَمَّ تَعْوِيزُ ذَلِكَ بِالْخَبَرِ، وَلَكِنَّ رَأِيَانَا كَلَامٌ سِيِّبَيْهُ فِي دَلَّتْهَا عَلَى التَّمَامِ، وَتَأْتِي مِنْهَا الْحَدِيثُ وَالْمِصْدَرُ.

وَرَدَّ أَسْتَاذَنَا فَاضِلُ السَّمَأْرَئِيُّ هَذَا الْكَلَامُ فَقَالَ: "وَذِهِبَ أَخْرَى إِلَى القَولِ بَلْ أَنْ تَدَلَّ عَلَى الْحَدِيثِ كَبِيْدَةَ الأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا سُمِيَتْ نَاقِشَةً؛ لَكِنَّا لَا نَتَّمِ الْكَلَامُ بِمَرْفَعُهَا، بَلْ لَا بَدْ مِنِّ الْمَنْصُوبِ.

وَأْبَطَلَوا القَولُ الأَوْلِ بِأَمْوَرِ، مِنْهَا:

(1) رَاجِعُ أَبِنِ يَعْشَى ٨٩٧/٩٠٩.
(2) شَرَحُ أَبِنِ يَعْشَى ٨٩٧/٩٠٩ مُخْتَصُّ.٩٠٩.
1- أنها صرح بمصدرها، فيقال: الكون، والإصباح، والإمساء، والصيرورة و نحوها.

قال الشاعر:

كونك إياها عليك يسير،
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى.

وال مصدر هو الحدث المجرد من الزمن، فلا ذكر ذلك على إفادتها الحدث.

ومن ذلك: وقائع "دام" صلة لـ "ما" المصدرية، وذلك كقوله تعالى:
(ما دمت حيًا) [سورة مريم: 31]. فتؤول بمصدر... فدل ذلك على إفادتها الحدث؛ لأن المصدر هو الحدث المجرد كما ذكرنا.

وقال الرضي في شرحه على الكافية: "وما قال بعضهم من أنها اسمية ناقصة لأنها تدل على الزمن دون المصدر؛ ليس شيء؛ لأن "كان" في نحو:
كان زيد قائمًا يدل على "الكون" الذي هو المحصول، وخبره يدل على "الكون" المخصص، وأما سائر الأفعال الناقصة نحو: "صار" الدال على الانتقال،
و"أصبح" الدال على "الكون في الصبح" أو الانتقال، ومثله أخواته، ومـ"دام" الدال على "الكون الدائم"، ومـ"مازل" الدال على الاستمرار، وكـذا أخواتها،
و"ليس" الدال على الانتفاء؛ لدلالة على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالواه".

(1) البيت من بحر الطويل العيني / 15/114، والشهام فيه: إعمال مصدر "كان الناقصة". [معجم الشهداء 404/1]
(2) تحقيقات نحوية للدكتور فاضل السامرائي، ص: 79 وما بعدها.
(3) الراضي على الكافية / 27، وتحقيقات نحوية، ص: 77 وما بعدها.
وكلام الرضي وأستاذنا الدكتور فاضل واضح تمام الوضوح؛ إذ يرون
أن النقص في هذه الأعمال هو تمام المعنى يتوقف على وجود اسمها
وخبرها، لا أنها تقل عن الأعمال الأخرى في أنها لا تدل على المصدر ولا
يأتي منها مصدر، فقد آتي منها جميع تصاريف الفعل.
ويستمر أستاذنا الدكتور، ويقول: «أنه قد يأتي منها اسم الفاعل، واسم
الفاعل هو ما دل على الحدث وذات الفاعل، نحو: كأن ومنفكي وصائر
ومصيب ونحو ذلك، نحو:
وأما كل من يبدد البشاشة كائنا ... أخاك إذا لم تلفه لكي منهدًا (1)
وقوله:
قضى الله يا أسماء أن لست أحبك حتى ينعمض العين
ويأتي منها الأمر، وذلك كقوله تعالى: {كُونا قَرْمَين} [سورة
النساء: 13]. فلو لم يكن فيها الحدث لما صح بناء الأمر منها؛ إذ ليس
هناك معنى الأمر بالأمر، وإنما هو طلب القيام بحدث ما... (2).
ويستمر الدكتور فاضل في إثبات الفكرة في أن هذه الأعمال مثل بقية
الأفعال، فيقول: «إن الأصل في الفعل: الدلالة على الحدث والزمن، فما دل

(1) البيت من بحر الطويل والشاهد عم اسم الفاعل من كأن" راجع: الأشموني
131/1 والهيم/14/1.
(2) البيت من بحر الطويل للحسين بن مطير الأسدي، ويروى "بارحا" موضع إزائنا. وهو خبر
ليس"، والشاهد فيه: إجراء مجرى فعله، والتقدير: لست أزال أحبك. [راجع: الأشموني
1/231، والهيم/14/11، واللسان (غمض)].
(3) تحققات نحوية، ص: 76.
على الحدث وحده هو المصدر، نحو: الجلوس والقيام، وما دل على الزمن وحده هو اسم الزمان، نحو: الآن وغدًا، ولا يخرج الفعل من أصله إلا بدليل، ولن يقم دليل على خروجه عن أصلها، بل هناك أدلة تثبت عدم خروجه عن أصلها، كوجود المصادر وغيرها مما يثبت لها الحدث.

أنها لو كانت معناها الزمن لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما يتحقق منه، ومن اسم زمان، وذلك كما نقول: السفر غدًا، فـ [السفر] اسم معنى، و"غدًا" اسم زمان، ولنصح أن يقال: أصبه السفر، وما أنفق السفر، فلما لم يصح ذلك انتفي ما قالوه.

أن الأفعال المتساوية في الزمن إنما تمتاز بالأحداث، فإذا زال ما بـه الافتراق وبقي ما به التساوي، فلا فرق بين "كان زيد غنيًا" و"صار زيد غنيًا"، والفقر حاصل فبطل ما يوجب خلافه".1

وأما مع الدكتور فاضل في أنها تفيد الحدث، ويأتي منها تصاريف الفعل المختلفة، من: مصدر، واسم فاعل، وأمر، ومضارع وغيرها. وأن نقصانها في الاحتياج إلى اسمها وخبرها كما ذكر النحاة.

ولذلك فقد صاحب الإنصاف مسألة بين الكوفييين والبصرى تحت عنوان:

"عندما ينصب خبر "كان" وثاني مفعولي "ظنتت" ذهب الكوفيون إلى أن باء "كان" والمفعول الثاني لـ "ظنتت" نصب على الحال، وذهب البحرين إلى أن نصبها المفعول لا على الحال. وأما 

(1) تحقيقات نحوية، ص: 78 فما بعدها.
البصريون فافتحوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ نصبهم نصب المفعول لا على الحال لأنهم يقعون ضميرا في نحو قولهم: "كناهم، وإذا لم نكنهم فمن هذا يكونهم؟ قال الشاعر:

"دع الحمار يشربهما الغواة فلتأتي رأيت أخاهما مغنيا ماكانها فلأنا لا يكنها أو تكنها فإنها أولها غذتها أمه بلبانها(1) ....»

ومن هذا نفهم أن التمهم في "كان" وأخواتها عند البصريين كما ذكر سيبويه؛ أنها تكون بمعنى "وجد" تكتفي بالفاعل.

وأما كونها ناقصة فليس لأنها ليس لها مصدر أو لا تنتصر تصرف الأفعال، بل إنها تتتحمل الضمان، ويتأتي منها صيب الاشتراق.

ولكن النقصان لأن ما بعدها يرتبط بها في المعنى من اسم وخبر.

وأما ذكره صاحب الإنصاف من أن منصوبة ليس حائلا، كما يرى الكويتيون، فلو قلت مثلا: كان زيد منطلقًا فلا معنى للحال هنا.

أو أن معنى الحالية في قول الشاعر: إلا يكنها أو تكنه.

وقال ابن يعيش: "قال صاحب الكتاب: وكان على أربعة أوجه ناقصة كما ذكر، وتامة بمعنى "وقع" و"وجد"، كقولهم كانت الكائنة والمقدرة كأن، وقوله تعالى: (سُنُّ مَّيْكَوَتِكُمْ) [سورة البقرة: 171].

(1) سبق ذكر هذه الأبيات عند سيبويه، والشامن: أن "كان" وأخواتها تجري مجرد الأفعال الحقيقية في عملها وتحملها الضمائر.

(2) الإنصاف 821/828.
أعلم أن كان أَمّ هذا الباب، وأكثرها تصرُّفًا، فلنها: أربعة مواضع كما ذكر: أحدهما: أن تكون ناقصة، فتنتكر إلى الخبر، ولا تستغني عنه، لأنها لا تدل على حدث، بل تفيد الزمان مجردًا من معنى الحدث. فتدخل على المبتدأ والخبر، لإفادة زمان الخبر، فيصير الخبر عوضًا من الحدث فيها. فإذا قلت:

كأن زيد قائمًا، فهو بمنزلة قولك: قَامَ زَيْدٌ في إفادة الحدث والزمن.

وأعلم أن كان قد اجتمع فيها أمران، كل واحد منها يقتضي جواز حذف الخبر، ومع ذلك فإن حذفه لا يجوز. وذلك أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، وحذف الخبر المبتدأ يجوز من النظف إذا كان عليه دليل من نظف أو غيره، والآخر: أن هذه الأفعال جارية مجرى الأفعال الحقيقية وفاعلها ومفعولها، والمفعول يجوز إسقاطه، وأن لا تأتي به، ولا يجوز ذلك في خبر هذه الأفعال، وإن كانت مشبهة بتلك. والعلة في ذلك ما ذكرناه من أن الخبر قد صار كالعوض من الحدث، والفائدة منوطة به، فكما لا يجوز إسقاط الفعل في قام زيد، فكذلك لا يجوز حذف الخبر؛ لأنه مثله... وأعلمن أن هذه الأفعال، لما كانت متصرفة تصرُّف الأفعال الحقيقية ومشبِّهة بها، جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقدير والتأخير، فتقول: كان زيد قائمًا، وكان قائماً زيدًا، وكان قائماً زيدًا. كل ذلك حسن. قال الله تعالى: {كَانَ حَنِينًا عَلَيْهِمْ نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} [سورة الروم: 47] فقَـُـٰـحَـقًا خَـبَرٌ مِـقَـدِّـمٌ.

وهذا الكلام مفيد، وقد أكد ابن يعيش في أنها مثل بقية الأفعال، غير أن نقصانها في بعض الحالات عند دلالتها على الزمن في وقوع المبتدأ

(1) شرح المفصل 95/97 مختصرًا.
والخبر، ويجوز فيها ما يجوز للأفعال الأخرى من تقديم خبرها على اسمها، كتقديم المفعول على الفاعل في الأفعال الأخرى.
ولا ينصب خبرها على الحالية كما ذكر الكوفيون.
ويقول السيوطي عن "الأفعال الناقصة": «اتخَّذ في دلالة هذه الأفعال على الحدث فمنعه قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهمان والجرجاني والشلوبين والمشهور والمتصور أنها تدل على أنه كالزمان كسائر الأفعال».
وكلام السيوطي غير دقيق؛ لأنهم قد أثبتوا أنها تدل على الحدث كما وضحنا، ولكن النقصان في حاجتها للخبر لنتمة المعنى.

(1) الهعم ٣٦٢/١٠٥٠٠
البحث الثاني
رأي الكوفييين في تمام "كان" ونقصانها

نأخذ رأي الكوفييين من مصادرهم، ثم نذكر ما قبل عنهم ونقل عنهم في هذا الشأن، ولعل أكثره غير صحيح.

يقول الفراء في تفسير قوله تعالى: {وَمَنْ أَهْلَّكَنَّا مِنْ قَرْبَيْهِ إِلَّا وَلَهَا صَيْطَابُ [سوره الحج: 4]}. لو لم يكن فيه الواو كان صوابًا كما في موضوع آخر: {وَمَنْ أَهْلَّكَنَّا مِنْ قَرْبَيْهِ إِلَّا أَنَا مَنْيِرُونِ} [سورة الشعراء: 80]. كما يقول في الكلام: ما أظن درهمًا إلا كافيك، ولا يجوز: إلا وهو كافيك؛ لأن الظن يحتاج إلى شئين، فلا تعرف بالواو، فيصير الظن كالمكتفي من الأفعال باسم واحد، وكذلك أخوات "ظلمت" و"كان" وأشباههما، وإن وأخواتها إذا جاء الفعل بعد "إلا" لم يكن فيه الواو، فلما أن تقول: إن رجلاً وهو قائم، أو: أظن أن رجلاً وهو قائم، أو: ما كان رجل إلا وهو قائم... فأما "اصبح" و"اصبح" و"أمسى" و"رأيت" فإن الواو فيهن أسهل؛ لأنهن توام، بمعنى "تامات"، وفي حال "كان" و"ليس" و"أظن"(1).

و هذا يدل على أن الفراء يرى "كان" وأخواتها و"ظن" وأخواتها لا تأتي العرب بالواو في خبرها الواقع جملة، وهذا يدل على ارتباط هذه الأفعال بالجملة بعدها. وأنها تأتي تامة تكتفي باسم واحد.

(1) معاني القرآن للقراءة 82/84 مختصراً.
قال الفراء أيضاً: «وقوله سبحانه وتعالى: {وَمَا ظَلَّتْ هُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الْأَقْتَلَّيْنِ} [سورة الزخرف: 77]. وجعلت "هم" هاىنا عماداً فنصب "الظالمين" ومن جعلها اسماً رفع...» (1).

وهذا يدل على أنها ترفع وتنصب.

قال أيضاً: «وقد تقوله العرب في "ظئنت" وأخواتها من: رآيت، وعلمت، وحسبت، وقيلون: أظنني قائمًا؛ لنقصانهما وحاجتهما إلى خبر سوي الاسم...» (2).

قال أيضاً: «قوله: {آَيَّاً إِلَيْكُمْ حَيَّاً أَوْحِينَا} [سورة يونس: 2] نصب "عجبًا" بـ "كان"، ومرفوعها "أن أوحينا"، وكذلك أكثر ما جاء في القرآن، إذا كانت "أن" ومعها فعل أن يجعلوا الرفع في "أن" ولو جعلوا "أن" منصوبة، ورفعوا الفعل; كان صوابًا... » (3).

وفي مجالس ثعلب: «قال الكساي: سمعت العرب تقول: هذا زيد إياه بعينه، فجعلوه مثل كان. وقالوا: تربع ابن جوهر في اللحن حين قرأ: ( هؤلاء بنائي هن أظهر لكم) وجعلوه حالاً، يعني أظهر، وليس وكما قلوا، هو خبر لهذا كما كان في كان...» (4).

(1) معاني القرآن للقراء 37/1.
(2) معاني القرآن 102 مختصرًا.
(3) معاني القرآن 57/4، وراجع 223/2.
(4) مجالس ثعلب 43/1.
وهو كثير فيما نقل عن الكويتيين أنهم يرون هذه الأفعال تامة وناقصة، والنقاش ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمي خبرها، ويلحقون بها أفعالًا أخرى، مثل: "ظن" وأخواتها.

والتمام عندهم اكتفاً بها بالمرفوع كما ذكر البصريون، والمنقول عنهم غير ذلك.

يقول صاحب الإنصاف: "ذهب الكويتيون إلى أن خبر "كان" والمفعول الثاني لـ "ظنت" نصب على الحال. وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول، لا على الحال.

أما الكويتيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن خبر "كان" نصب على الحال أن "كان" فعل غير واقع أي غير متعة الدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع نحو: ضرَّبًا رجلا، وضرباً رجالا، ولا يجوز ذلك في "كان"، أنه لا يجوز أن تقول: كانا قائما، وكنا قياما، ويدل على ذلك أيضاً أنك تكتفي عن الفعل الواقع نحو ضربت زيدا فتقول: فجعلت يزيد، ولا تقول في كنت أخاك: فعلت بأخيك، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوبا نصب الحال، لا نصب المفعول؛ فإنما وجدنا فعلًا نصب مفعولا هو الفاعل في المعنى، إلا الحال، فكان حمله عليه أولى، ولأنه يحسن أن يقال فيه "كان زيد في حالة كذا" وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيدا دائما "ظنتت زيدا في حالة كذا" فدل على أنه نصب على الحال.

قالوا: ولا يجوز أن يقال "إنه لو كان نصبًا على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو: كان زيد أخاك... على أنه قد جاءت الحال معرفة...
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إن الفعل إذا كان واقعاً
فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع، نحو: ضرباً رجلًا، وضرباً
رجالاً ولا يجوز ذلك في كان; فإنه لا يقال كانا قائماً وكانا قياماً" فنقول: إنما
لم يجز في "كان" كما جاز في ضرب؛ لأن المفعول في "كان" هو الفاعل في
المعنى، ولا يكون الاثنين الواحد ولا جماعة، وإنما كان المفعول في "كان" هو
الفاعل في المعنى؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ بمنزلة
الفاعل، والخبر بمنزلة المفعول، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في
المعنى نحو "زيذ قائم.

وأما قولهم: "إن الحال قد جاء معرفة في قولهم: أرسلها العراك,
وطلبته جهدك، ورجع عودة على بئته" قلنا: هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها
ليست أحوالاً، وإنما هي مصادر دلت على أفعال في موضع الحال".)

ويقول الدكتور شوقي ضيف: "أما باب "كان" وأخواتها فقد أراحوا
الناشئة من الكوفيين إذا أعربوا "كان" وأخواتها مثل "أمسى" و"أصبح"
و"مزال" أفعالاً تامة لا ناقصة، وما بعدها فواعل، والمنصوبات أحوالاً".)
وقال أيضاً: "ولم أعقد مبحثاً لـ "كان" وأخواتها في كتاب تجديد
النحو"؛ إذ أخذت فيها برأي الكوفيين القائل: إن المرفوع بعدها فاعل
والمنصوب حال...".)

(1) الإنصاف: 821/2 827 مختصرًا.
(2) تيسير النحو: ص 5.
(3) نفسه: ص 51.
ويقول: "ورأي الكوفيين أدق من الوجهة العلمية الخالصة؛ لأن قاعدة "كان" عندهم مفردة، فهي دائمًا تامة، ويليها فاعل مرفوع، وقد يليها منصوب، وحينئذ يعرب حالًا، وبذلك لا توزع بين تامة وناقصة".(1)

ويبدو أن أستاذنا الدكتور شوقي ضيف مع صاحب الإنصاف وإن كان صاحب الإنصاف دقيقًا؛ حيث قال: "ألف يوجد ذلك في "كان" النافقة، والتي وقع فيها الخلاف دون تامة التي بمعنى "وقع"".(2)

ويعقب أستاذنا الدكتور فاضل، ويقول: "ومن الواضح أن ما ذكره الأستاذ شوقي ضيف في أن المرفوع بعدها فاعل عندهم؛ مغاير لما نقلناه عن النحاة في أن المرفوع بعدها إنما هو مرفوع كما كان مرفوعًا به قبل دخولها، أي أنه لا يزال مبتدأً عندهم، ولذلك سأل الصبان عن خبر هذا المرفوع فقال: "وعلى مذهبهم - يعني الكوفيين- أن الخبر المرفوع؟ وهـ يقال: سدت الحال مسده؟".(3)

وذكر السيد على مذهبهم، فقال: "ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع، ولا نظير له...".(4)

وخلاصة المنقول عنهم هنا:

1- أنهم لا يقسمون هذه الأفعال إلى تامة وناقصة، بل كلها تامة كما ذكر د. شوقي ضيف.

(1) نفسه، ص: 91.
(2) الإنصاف 26/2.
(3) حاشية الصبان 226/1، وتحقيقات نحوية، ص: 66 فما بعدها.
(4) حاشية الصبان 226/1، وانظر: حاشية الخضري 17/1.
2 - أن المرفوع بعدها فاعل، كما ذكر بعضهم.

3 - أن المنصوب بعدها حال، أو شبيه بالحال، كما ذكر صاحب الإنصاف.

وهذا كله ليس صحيحًا؛ فقد ذكر من كتب الكوفيون أنفسهم أنهم برونها ناقصة وتامة، ولا فرق بينهم وبين البصريين في ذلك غير أنهم أحقوا بها "ظن" وأخواتها، وبعض الأفعال مثل: "مر" و"غيرها.

ومما يؤكد ذلك ابن السراج: حيث قال: "وتقول: مررت بزيادة واقلها فتنصب "واقفاً" على الحال، والكوفيون ي حينون نصبه على الخبر يجعلونه كنصب خبر "كان" وخبر الظن ويجيزون فيه إدخال الألف والإملام، ويكون: مررت عندهم على ضروبين: مررت بزيد فتكون تامة، ومررت بزيادة أخاك فتكون ناقصة إن أسقطت الأخ كنصصان "كان" إذا قلت: كان زيد أخاك ثم أسقطت الأخ كان ناقصة حتى تجيء به، وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلام العرب ولا موجود في ما يوجهه القياس".

وكلام ابن السراج يدل على أنهم يقسمونها إلى تامة وناقصة، ويلحقون بها "ظن" وغيرها.

وقال السيوطي: "وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كان من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفع وخبر منصوب ونحو كيف أخف الظلم وهذا الخليفة قادما وكيف أخف البرد وهذه الشمس طالعة. فيعرفون هذا تقريبا والمرفع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلع.

(1) الأصول لابن السراج 1/200، وراجع: شرح الجمل 376/1.
وأنت بإسم الإشارة تقريبا للقدوم والطلع ألا ترى أنك تشير إليهما وما حاضران وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيانهما للإشارة إليهما وتبيين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى كما لو أسقطت كان من كان زيد قائمًا(1).
ثالثاً: المزاولة بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة.

معنى "النقضان" في "كان" وأخواتها -كما بينا- مرتبط بتمام المعنى ونقضانه، وسميت ناقصة، لأن الأفعال كلها تكتفي بالرفع بها، أما هذه فلا بد لها من منصوب، وذلك في حالة دخولها على المبتدأ والخبر، وما يصح أن يكون مبتدأ وخبر، والمنصوب بها -سواء كان خبراً أو حالاً- كما نقل عن الكوفيين -لا يؤثر في معنى النقضان فيها.

وقد وضحنا عدم الدقة في النقل عن الكوفيين في ذلك الأمر؛ فهم يرون المبتدأ مرفع بها، وذلك من كتب أعلام الكوفيين كما ذكرنا.

وقد وضحنا استحالة مجيء خبرها حالاً؛ لأن الحال نكرة، ولا يكون معرفة إلا في حالات نادرة، ولذلك قال أستاذنا الدكتور فاضل السامرائي: «وبهذا يتّرجح فيما أحسب- مذاهب النحاة في ذلك، وهي: أن هذه أفعال ناقصة، وأن المرفع اسمها، والمنصوب خبرها، وليست حالاً، والله أعلم» (1).

أما التمام في هذه الأفعال؛ فإنها دالة على الحدث والزمان بمنزلة بقية الأفعال، لذلك التام منها يكتفي بالمرفع، وتقول: كان الضرب، أي: وقع ووجد، فهي مشتقة من "الكون"؛ لتدل على ما وجد في الزمان الماضي، فتجري عليها أحكام الأفعال، وهذا أمر يتعلق بالمعنى وتمام الجملة بعدها.

---

(1) تحققات نحوية، ص: 81 - 82.
لو تأملنا قوله تعالى: {هَيْنَ أَنَّكَ دُوَّرْتَ فَقَمَّتْهُ إِلَى مِثْلِهَا} [سُورَة البقرة: 280] فـ "كان" هنا تامة؛ لأنك إن جعلتها ناقصة بقيت بلا خبر، والتأويل: إن حضر ذو عصر، وإلقاء جواب الشرط، كما ذكر النحاة(1).

(1) راجع: شرح الجمل لابن أبي الرياح 2/389 - 739 مختصرًا.
خاتمة البحث

١ - إن جمهور البصريين يرون كان وأخواتها أفعالًا ناقصة، تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويصير اسمها، وتنصب الخبر ويصير خبرها، وترتبط بها ارتباطًا معنويًا.

٢ - أن الكويتيين يرون رأي البصريين في أن "كان" ناقصة، وقد نقل عنهم أنها تنصب الخبر، ويكون حالًا أو شبيهًا بالحال، وقد وضـحنا عدم الدقة في النقل عنهم، ونقلنا من كتب الكويتيين ما يؤيد غير هذا الكلام.

٣ - أن التمام في هذه الأفعال معناه أن تكون مثل بقية الأفعال في الاكتفاء بالفاعل، ويجري عليها أحكام الفعل من التعلق بالضمائر والظروف وغيرها.

٤ - أن المعنى هو الفاصل في هذا الباب، فهو الذي يحدد نوع الفعل، فإذا احتاج بعدها الاسم لمنصوب صارت ناقصة، وإلا فهي تامة.

٥ - التمام في هذا الباب معناه الاكتفاء بالفاعل وتتمام المعنى إذا قلت قد كان زيد والنقصان خلاف ذلك لأن "كان" تدل على الزمان وارتباط بالاسم والخبر بعدها.
مراجع البحث

1. أسرار العربية لأبي البركات الأباري، تحقيق: محمد البيطار، ط: دار الكتب.

2. الإباح في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين لأبي البركات الأباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة.

3. الأشباح والنظائر للسيوطي، ط: دار الكتب.

4. تجديد النحو للدكتور شوقي ضيف، ط: دار المعارف.

5. تهذيبات نحوية للدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر 1431 هـ/ 2001 م.

6. تيسير النحو للدكتور شوقي ضيف، ط: دار المعارف.

7. الجمل لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي حيدر 1392 هـ.

8. شرح جمل الزجاجي لابن عصفو، تحقيق: د. صاحب أبو حباح.

9. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ط دار الكتب.

10. شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش، ط: إدارة الطباعة المنيرية.

11. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي.

13. معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب -بيروت.


15. الكتاب لسبيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: بيروت.

16. النحو العربي نقد وبناء للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الصادق – بيروت.

17. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ط: أولى 1328 هـ، مطبعة السعادة.
# فهرس الموضوعات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الموضوع</th>
<th>صفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ملخص</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>Abstract</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>المقدمة</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>أولى: رأي البصشيين في تمام هذه الأفعال ونقصانها:</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>رأي الكوييين في تمام &quot;كان&quot; ونقصانها</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>ثالثًا: الميزانة بين الكوييين والبصشيين في هذه المسألة:</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>خاتمة البحث</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>مراجع البحث</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>فهرس الموضوعات</td>
<td>9</td>
</tr>
</tbody>
</table>